



استشارات في التنظيم والادارة

قطاعات دولة الكويت المستهدفة للتخصيص

بعد أن تم اعتماد وموافقة مجلس الأمة على قانون الخصخصة والذي اثار جدلاً بين معارض ومؤيد تماماً ومؤيد متحفظ وخاصة بعد أن تم استبعاد خصخصة قطاع النفط(انتاج) وقطاع التعليم والصحة ليتم اصدار قانون خاص لكل منهم ينظم خصصتهم، يأتي السؤال متى سوف تبدأ الخصخصة وماهي القطاعات الحكومية المقترحة تخصيصها وما عدد العاملين الكويتيين في هذه القطاعات والذين سوف يتبعون الشركة التي سوف تستملك وتدير قطاعهم . أن التطبيق الفعلي للخصخصة وحسب ما سمعناه وقرأناه بأن الفترة سنتين الى ثلاث سنوات حتى يتم تشكيل مجلس أعلى للتخصيص وكذلك الجهاز الفني التابع له الذي سوف يدرس ويقدم معلومات اقتصادية وفنية عن قطاعات الدولة المستهدفة للتخصيص وأمامها هي القطاعات الحكومية المقترحة تخصيصها فهي قطاع الكهرباء والماء وقطاع النقل والمواصلات وقطاع خدمات ومنتجات النفط وقطاع التعليم وقطاع الصحة وقطاع الزراعة(النباتية – الحيوانية – السمكية – التجميلية) وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص لإقامة ومشروعات سكنية وتجارية وترفيهية مثل مشروع الحرير وبوبيان وفيلكا ويعمل في هذه القطاعات الحكومية عدد (٢٩٣) كويتي في الزراعة (١٠٢٨٩) كويتي في الكهرباء والماء (٨٦٨٦) كويتي في النقل والتخزين والمواصلات . واشكال التخصيص هي **اولاً**: إسناد تنفيذ بعض المشاريع الكبرى كاملة أو بالمشاركة مع القطاع الخاص ومن ابرز هذه المشاريع مشروع مدينة الحرير .ويقترح أن تؤسس شركة لإدارة هذا المشروع تكون مهمتها الأساسية توفير البنى التحتية وإتاحتها للقطاع الخاص.**ثانياً**: التعاون بين القطاعين العام والخاص وبصفة خاصة نظام البناء والتشغيل والتحوي (B.O.T).**ثالثاً**: الشراكة بين القطاع العام والخاص كما هو مذكور بقانون التخصيص ٣٥% اسهم تطرح للبيع بمزايدة علنية ونسبة ٢٠% للجهات الحكومية ٥% للعاملين الكويتيين ٤٠% للاكتتاب العام للمواطنين.وحتى يكتمل الاصلاح الاقتصادي يجب اصدار وتعديل وموافقة مجلس الأمة على القوانين التالية : قانون شراكة بين القطاعين العام والخاص – قانون حماية المنافسة- قانون حماية المستهلك – قانون الشركات التجارية – قانون ضريبة القيمة المضافة- قانون الوكالات التجارية – قانون المشتريات والمناقصات – قانون لتنظيم عمليات الاندماج والتوحيد والاستحواذ – قانون لتنظيم عمليات الافلاس – قانون حوكمة الشركات – تشريع باصدار الصكوك الحكومية – قانون التوريق للتمويل التقليدي والأسلامي – قانون بشأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة – قانون ضريبة الدخل الشاملة – قانون المشروعات الصغيرة – قانون الطيران المدني – تعديل قانون املاك الدولة (B.O.T) – تعديل قوانين نشاط التأمين واخيرا تعديل قانون المرافعات المدنية والتجارية .ومن متطلبات مؤسسية الاقتصاد الكويتي يجب انشاء هيئة لسوق المال – مجلس اعلى للتخصيص – هيئة لتنظيم النقل – هيئة للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم – هيئة للضريبة واخيرا هيئة لحماية المستهلك .

الدكتور/ عبدالله فهد العبدالجادر

مستشار تنظيم وإدارة

Phone: 99744654 | Fax: 22525575

abumishari1@yahoo.com

www.kuwaiticonsultant.com